

## التعزير بالمال بين موازنة القواعد ومخالفة المقاصد

## [Ta'azir by Money Between Harmonization of The Rules and Violation of The Maqasid]

Kamel Ouinez <sup>1\*</sup>, Waleed Fekry Faris<sup>2</sup><sup>1</sup> International Institute of Islamic Thought and Civilisation (ISTAC), International Islamic University Malaysia, Selangor, Malaysia..<sup>2</sup> International Institute of Islamic Thought and Civilisation (ISTAC), International Islamic University Malaysia, Selangor, Malaysia. Email: waleed@iiu.edu.my.

\* Corresponding Author: kamel.ouinez@live.iium.edu.my / kamel.ouinez8@gmail.com

## ملخص

يعالج هذا البحث مسألة التعزير بالمال، من خلال أربعة مقامات، يتضمن المقام الأول، الكلام حول الجانب التفسيري البياني للمصطلح، مع مناقشة بصورة عامة لحكمه الفقهي، ثم التركيز في المقام الثاني على الجانب التعليلي المقاصدي للكشف عن مفسد التعزير بالمال ومصالحه، من أجل إظهار أسس ومعايير الترجيح بينهما، ليصل البحث في المقام الثالث إلى بيان الجانب التوفيقي الترجيحي للتعازير المالية، ويختتم في المقام الرابع الحديث عن الجانب التنزيلي متمثلاً في ذكر صور تطبيقية معاصرة تظهر ثمة الخلاف في التعزير بالمال. وقد انتهج الباحث في عرض أفكار هذا البحث، المنهج الاستقرائي التحليلي. وخُصّ البحث إلى جواز التعزير بالمال لموافقته للقواعد العامة ورجحان تخصيص النصوص العامة بالمصلحة الشرعية، ورجحان مصالحه على مفسده بالنظر إلى عموم كل منهما، مع ضرورة تقنين التعزيرات المالية في ظل ظهور كثير من النوازل الاقتصادية والاجتماعية والتقنية.

Manuscript Received Date: 15/05/23

Manuscript Acceptance Date: 15/11/23

Manuscript Published Date: 29/11/23

©The Author(s) (2023). Published by USIM Press on behalf of the Universiti Sains Islam Malaysia. This is an Open Access article distributed under the terms of the Creative Commons Attribution Non-Commercial License (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>), which permits non-commercial re-use, distribution, and reproduction in any medium, provided the original work is properly cited. For commercial re-use, please contact [usimpress@usim.edu.my](mailto:usimpress@usim.edu.my)

doi: <https://doi.org/10.33102/ujj.vol35no03.531>Universiti Sains Islam Malaysia  
[ujjournal.usim.edu.my](http://ujjournal.usim.edu.my)

الكلمات المفتاحية: التعزير - المال - التعارض المقاصدي - المفسد المتحققة - المصالح العامة

**Abstract**

This research deals with the issue of ta'azir by money through four dimensions. Firstly, the discourse on the interpretative aspect of the term, with a general discussion of its jurisprudential judgment. The second shall focus on the analytical and empirical aspect to uncover the harmfulness of Ta'azir by money and its interest in order to demonstrate the foundations and standards that likely exist between them (of weighting between them). The research shall arrive to the third stage which is the statement of compromising and balancing the financial penalties. Finalizing in the fourth stage, by talking about the applied side, represented by mentioning a contemporary issue that show the fruit of the dispute in the ta'azir by money. The researcher has utilized the inductive and analytical methods in constructing the core concepts of this research. The paper concludes that Ta'azir by money is permissible for its approval of the general rules, and it is permissible to allocate the general texts to the shari'ah interest, and to the preponderance of its benefits over its damage (evils) in view of the generality of each, with the need to legalize financial ta'azirat in light of the emergence of many economic, social and technical issues.

**Keywords:** *Ta'azir, Money, Contradiction of Al-Maqasid, Accomplished evils, Public interests.*

**مقدمة**

جاءت الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل، سواء كانت هذه الأحكام عرف وجه المصلحة من تشريعها أو لا، فهي محققة لمقاصد المكلفين، ومراعية لمقصد الشارع من التكليف، وبذلك فهي مندرجة تحت أصليين: أحكام الأصل فيها التعبد والتوقيف، وأحكام مبنية على التعليل والتوفيق.

ومن بين الأحكام التي جمعت بين الأصلين أحكام الجنايات، والتي بدورها تنوعت على نوعين حدود وتعزيرات، فالحدود قد روعي في تقديرها جانب التعبد، فوردت محددة ومقدرة، فلا يجوز الإفراط في الزيادة عليها، ولا تفريط في النقص عن مقاديرها، وأما التعزيرات فجاءت مطلقة من غير تحديد منوطة بالمصلحة في التقدير، ومفتوحة الباب للاجتهاد في إلحاق النظر بالنظر، على وفق اندراجها في أصل التعليل، وتخريج بعض الفروع عليها، ومن بين المسائل المتفرعة على هذا الباب مسألة التعزير بالمال، فهي دائرة بين موافقتها للأصول والقواعد، وبالتالي يقتضي الحكم بجوازها يجوز التعزير به، ومخافتها لمقصد من المقاصد العامة للشريعة وهو مقصد حفظ المال، لأن الأصل في المال المنع إلا بحق أو عن طيب نفس. ومن ثم فلا يجوز التعزير به، وهذا ما أدى إلى اختلاف الفقهاء في حكم التعزير بالمال بين مانع ومجيز، وهذا البحث يجلي لنا المسألة ويرجح بين الأقوال، وقد قسم البحث إلى أربعة أقسام، فالقسم الأول: هو المقام التفسيري البياني لمفهوم التعزير بالمال وحكمه الفقهي، والمقام الثاني: هو المقام التعليلي ويتضمن دراسة مقارنة بين مصالح التعزير بالمال وبين مفسده، والمقام الثالث:

## التعزير بالمال بين مواثمة القواعد ومخالفة المقاصد

هو المقام التوفيقي الذي يشمل على الترجيح بين تعارض الأصول مع المقاصد، وتحرير محل الخلاف في حكم المسألة. والمقام الأخير: في الجانب التنزيلي لبعض القضايا المعاصرة المتعلقة بالتعزير بالمال.

المبحث الأول: البيان التفسيري الفقهي للتعزير بالمال

المطلب الأول: مفهوم التعزير بالمال لغة واصطلاحاً

أ. تعريف التعزير بالمال في اللغة:

التعزير مأخوذ من العزر وهو اللوم والرد والمنع (Ibn Manzūr, 1994; Al-Zabīdī, 1994; Al-Fīrūzābādī, 2005; n.d).

ومعناه: التوقير والتعظيم والتأديب الذي هو الضرب دون الحد، لمنعه الجاني من المعاودة وردعه عن المعصية (Al-Rāzī 2008; Ibn Manzūr, n.d).

والمعنى الأخير هو المتعلق بالمعنى الاصطلاحي.

معنى المال لغة: "هو ما ملكته من جميع الأشياء" (Ibn Manzūr, n.d).

ب. تعريف التعزير بالمال في الاصطلاح:

التعزير اصطلاحاً:

فعند الحنفية: "هو تأديب دون حد" (Ibn Nujaym, n.d.; Ibn al-Humām, n.d.; Ibn 'Alī al-Zayla'ī 1313).

وعند المالكية: "تأديب واصلاح وزجر على ذنوب لم تشرع فيها حدود ولا كفارات" (Ibn Farḥūn, 2001).

وعند الشافعية: "تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة" (Al-Shirbīnī, n.d).

وعند الحنابلة: "هو العقوبة المشروعة على جناية لا حد فيها" (Ibn Qudāmah, 1405).

وعرف بعض المعاصرين: "هو التأديب في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة" (Abū Zayd, 1995).

من خلال هذه التعاريف يمكن القول أن التعزير هو عقوبة مشروعة مطلقة غير مقدرة ولا محددة بنص شرعي ويرجع تقديرها كماً وكيفاً لولي الأمر من باب السياسة معتمداً في ذلك على المصلحة الشرعية.

والمال اصطلاحاً: له تعريفان مشهوران عند الفقهاء:

تعريف الحنفية: "هو كل ما يمكن حيازته وإحرازه وينتفع به عادة" (Ibn 'Ābidīn, 1992).

تعريف الجمهور: "هو كل ما له قيمة يلزم متلفه بضمانه" (Zuḥaylī, 1985).

### ج. أقسام التعزير بالمال:

ينقسم التعزير بالمال إلى ثلاث أقسام (Abu Rukhiyah 1998; Ibn Taymīyah, n.d-a):

1. تعزير إتلاف: مثل تكسير الأصنام وتكسير آلات اللهو وغيرها.
  2. تعزير تغيير: كتغيير الصورة المحسمة بإزالة رأسها، وتقطيع الستائر إذا كان فيها تماثيل ونحو ذلك.
  3. تعزير تغريم: يفرض غرامة مالية تؤخذ من مرتكب الذنب وتملك لجهة أخرى.
- والقسم الثالث هو المتعلق بموضوع المسألة المطروحة في هذا المبحث.

### المطلب الثاني: آراء الفقهاء في مشروعية التعزير بالمال

اختلف العلماء في مسألة التعزير بالمال على قولين (Abu Rukhiyah, 1998; Abū Zayd, 1995; Bahnasī, n.d):

**القول الأول:** جواز التعزير بالمال وهو أحد قولي المالكية (Ibn Farḥūn, 2001) والشافعية (Al-Shīrāzī, n.d) وهو منقول عن أبي يوسف (Ibn al-Humām, n.d.; Ibn 'Ābidīn, 1992)، كما ذهب إليه واختاره كل من ابن تيمية (Ibn Taymīyah, n.d-b) وابن القيم (Ibn Qayyim, n.d).

**القول الثاني:** عدم جواز التعزير بالمال وهو مذهب جمهور أصحاب المذاهب من الحنفية (Ibn al-Humām, n.d) والمالكية (Dasūqī, n.d) والشافعية (Al-Qalyūbī & 'Umayrah, 1995) والحنابلة (Buhūti, 1993)، وهو مارجحه الشوكاني ودافع عنه (Al-Shawkānī 1427).

### أولاً: أدلة المخيرين

استدل أصحاب هذا القول بأدلة كثيرة أهمها ما يلي:

أ. من السنة:

## التعزير بالمال بين مواثمة القواعد ومخالفة المقاصد

1. ما رواه بجز بن حكيم عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «في كل سائمة إبل في أربعين بنت لبون ولا يفرق إبل عن حسابها من أعطها مؤخرها فله أجرها ومن منعها فإنا آخذوها وشطر ماله عزمة من عزمات ربنا عز وجل ليس لآل محمد منها شيء» (Abū Dā'ūd, 1997).

**وجه الاستدلال:** "ظاهر الحديث يدل على تقرير العقوبة بأخذ المال من مانع الزكاة وذلك بأخذ شطر ماله زيادة على المستحق عليه" (Abu Rukhiyah, 1998).

**وقد إرد** المانعون بأن الحديث فيه مقال، لوجود خلاف في توثيق روايه بجز بن حكيم، وعلى التسليم بالحديث فإنه منسوخ بأحاديث تنهى عن إضاعة المال وتحرم التعدي عليه، كما أنه إذا افترض عدم النسخ فإنه مؤول بترك الصحابة العمل به كما في قصة أبي بكر رضي الله عنه مع مانعي الزكاة (Abu Rukhiyah, 1998).

**وأجاب المجيزون بأنه** لا يسلم الطعن في الحديث فرواي الحديث ثقة عند أكثر العلماء، كما أن ادعاء النسخ مجرد احتمال لعدم معرفة المتقدم من المتأخر، وعدم ورود الدليل الذي يقرر مبدأ التعزير بالمال قبل مجيء الناسخ مما يجعله صالح للاحتجاج به، وأما ترك الصحابة العمل به لا يدل على أنهم لم يحتجوا به، بل لعدم وجود ما يستدعي العمل به (Abu Rukhiyah, 1998).

2. ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه سئل عن الثمر المعلق فقال: «من أصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ حُبْنَةً<sup>1</sup> فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثليه والعقوبة ومن سرق منه شيئاً بعد أن يُؤْوِيَهُ الجُرَيْمُ<sup>2</sup> فيبلغ ثمن المَجْنُونِ<sup>3</sup> فعليه القطع» (Abū Dā'ūd, 1997).

**وجه الاستدلال:** ظاهر الحديث يقرر مبدأ التعزير بمضاعفة الغرامة على من أخذ من الثمر المعلق وخرج به (Abu Rukhiyah, 1998).

**وذكر الشوكاني في الرد على هذا الاستدلال** بأن الحديث ورد على سبب خاص فلا يجاوز به إلى غيره، لأنه على خلاف القياس لورود الأدلة من الكتاب والسنة المحرمة لمال الغير، وما ورد على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس (Al-Shawkānī 1427).

ب. من أقوال الصحابة:

<sup>1</sup> الحُبْنَةُ: مَغْطَفُ الإزارِ وطَرْفُ الثَّوبِ. (Ibn al-Athīr, 1979).

<sup>2</sup> الجُرَيْمُ: هُوَ مَوْضِعٌ تُخْفِئُ النَّفْرَ، وَهُوَ لَهُ كَالْبَيْتِ لِلْحَطْمَةِ، وَيُجْمَعُ عَلَى جُرَيْنٍ بِضَمِّتَيْنِ. (Ibn al-Athīr, 1979).

<sup>3</sup> المَجْنُونُ: هُوَ النَّفْسُ لِأَنَّهُ يُؤَارِي خَابِلَهُ: أَي يَسْتَرْهَ وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ. (Ibn al-Athīr, 1979).

Commented [FW1]: من هو الذي يرد هذا الدليل؟

Commented [FW2]: من أين جاءت هذه الإجابة؟

Commented [FW3]: وضح من أين جاء الرد؟

1. ما رواه يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: "أصاب غلمان لحاطب بن أبي بلتعة بالعالية ناقة لرجل من مزينة فانتحروها، واعترفوا بها، فأرسل إليه عمر فذكر ذلك له وقال: هؤلاء أعبدك قد سرقوا انتحروا ناقة رجل من مزينة واعترفوا بها فأمر كثير بن الصلت أن يقطع أيديهم ثم أرسل بعد ما ذهب فدعاه وقال: لولا أني أظن أنكم تجيعونهم حتى إن أحدهم أتى ما حرم الله عز وجل لقطعت أيديهم ولكن والله لئن تركتهم لأعزمنك فيهم غرامة توجعك فقال كم ثمنها؟ للمزني قال: كنت أمنعها من أربعمائة قال فأعطه ثمانمائة" (Al-Bayhaqī, n.d).

**وجه الاستدلال:** أن تعزيم عمر رضي الله عنه لحاطب بن أبي بلتعة ضعف ثمن ناقة المزني يدل على أنه يجوز للإمام أن يعزر بالمال (Abu Rukhiyah, 1998).

**وأورد بعض المعاصرين في الرد على هذا الاستدلال** بأنه مخالف للنصوص الآمرة بالمعاملة بالمثل عند استيفاء الحقوق ورد المظالم، كما في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ مِثْلَ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (البقرة:194)، وقوله: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا مِثْلَ مَا عُوِقِبْتُمْ بِهِ﴾ (النحل:126) (Abu Rukhiyah, 1998).

2. ما رواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه: "أن رجلا مسلما قتل رجلا من أهل الذمة عمدا فرفع إلى عثمان فلم يقتله به وغلظ عليه الدية مثل دية المسلم، قال الزهري: وقتل خالد بن المهاجر رجلا من أهل الذمة في زمن معاوية فلم يقتله به وغلظ عليه الدية ألف دينار" (Al-Ṣan‘ānī, n.d).

**وجه الاستدلال:** أن تغليظ عثمان رضي الله الدية على مسلم قتل ذميا وجعلها كدية المسلم يقرر جواز التعزير بالمال (Abu Rukhiyah, 1998).

**قال الشوكاني في الرد عليه:** "بأنه قول صحابي لا ينتهز للاحتجاج به ولا يقوى على تخصيص عمومات الكتاب والسنة" (Al-Shawkānī 1427).

ج. من مقاصد الشريعة:

**يرى الباحثان** أن جواز التعزير بالمال يجلب مصلحة للجاني في رده وجزه على معاودة ارتكاب الجريمة، ومصلحة لغيره في تخويفه وترهيبه من اقترافها، فهو بذلك وقاية وحماية للفرد والمجتمع من الوقوع في المنكرات، وفي ذلك كله إصلاح للنفوس.

**ويمكن الرد على هذا الاستدلال** بأن هذه المصلحة ملغاة لمعارضتها للنصوص الشرعية المحرمة للتعدي على أموال الناس وأكلها بالباطل.

Commented [FW4]: وضع من يرد هذا الدليل

Commented [FW5]: وضع من الذي يرد

Commented [FW6]: لمن هذا الرأي؟

## التعزير بالمال بين مواثمة القواعد ومخالفة المقاصد

### ثانيا: أدلة المانعين

احتج مانعو التعزير بالمال بأدلة نقلية وعقلية، أهمها ما يلي:

#### أ. من القرآن الكريم:

1. قال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة:188).

2. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (النساء:29).

وجه الاستدلال: بأن الآيتين عامتين وصرحتين في الدلالة على حرمة مال المسلم وعدم أخذه بغير حق (Abu Rukhiyah, 1998).

#### ب. من السنة:

1. ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام في حديث جابر في الحج: «إن دماؤكم وأموالكم حرام عليكم» (Muslim, n.d).

2. ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام: «إنه لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه» (Ibn Hanbal, 1999).

وجه الاستدلال: وجه الدلالة من الحديثين في أن لفظ "أموال" في الحديث الأول جاءت مضافة فتفيد العموم، كما أن كلمة "مال" في الحديث الثاني نكرة وردت في سياق النهي فتعم، مما يدل على عدم جواز أخذ مال المسلم بأي حال حتى يرد ما يخص ذلك العام (Al-Shawkānī, n.d).

**ويرى الباحثان أن هذا الاستدلال الذي ذهب إليه الشوكاني** يرد عليه من جهة أن هذه النصوص من القرآن والسنة عامة وقابلة للتخصيص، وقد ورد ما يخصها، بالإضافة إلى إمكانية تخصيص التعزير بالمال منها بالمصلحة الشرعية.

#### ج. من الإجماع:

قالوا بأن هناك إجماعاً على عدم جواز التعزير بالمال وأنه منسوخ، ومن نقل الإجماع الطحاوي والغزالي، كما حكى عن النووي أنه نقل الإجماع مثلهما (Al-Shawkānī 1427).

قال الدسوقي: (ولا يجوز التعزير بأخذ المال إجماعاً) (Dasūqī, n.d).

**وهذا الإجماع** لم يسلم به بعض العلماء كالشوكاني لوجود من خالف فيه وذهب إلى التعزير بالمال، كما أن دعوى النسخ غير مقبولة مع الجهل بالتاريخ (Al-Shawkānī 1427).

وقد رد على دعوى النسخ ابن القيم قائلًا: "ومن قال إن العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك، فقد غلط على مذهب الأئمة نقلاً واستدلالاً" (Ibn Qayyim, n.d).

#### د. من الملقول:

قالوا "بأن العقوبة قائمة على مبدأ المساواة بين الناس، وهذا المبدأ لا يتحقق في العقوبة المالية حيث لا يتأثر بها إلا من كان فقير الحال، وأما الموسر فلن يلحقه كبير أذى" (Abu Rukhiyah, 1998).

**وفي الرد على هذا الاستدلال يرى الباحثان** أن العقوبة قائمة على العدل وليس على المساواة، حتى وإن تخلف المقصد في حق الجاني الغني، لكن مصلحة الردع والزجر وحفظ النظام قد تتحقق بالنسبة للمجتمع ككل. وكذلك من لم يتعظ بالتعزير بالمال فهناك تعزيرات أخرى كالضرب والسجن ونحوها يمكن لولي الأمر أو السلطة القضائية تطبيقها بالنسبة للحالة هذه، لأن مناط التعزير موكل بولي الأمر على وفق المصلحة.

#### هـ. من مقاصد الشريعة:

يمكن أن يقال بأن منع التعزير بالمال يحقق مقصداً شرعياً في حفظ المال من الجانب العدمي، وهو بذلك يدفع مفسدة إلحاق الضرر بالجاني وضياح ماله.

**ويرى الباحثان** بأن هذه المفسدة خاصة وتعارضها مصلحة حفظ أمن ونظام المجتمع وهي عامة، والعام مقدم على الخاص.

Commented [FW7]: لم تذكر أي مرجع

تم تعديلها: [K08R7]

#### المبحث الثاني: البيان المقاصدي التعليلي للتعزير بالمال

والمقصود منه هو الكشف عن المصالح التي تحققها التعازير المالية والمفاسد التي تنجم من جراء تطبيقها.

#### المطلب الأول: مفاصد التعزير بالمال ومصالحه

أ. مفاصد التعزير بالمال:



## التعزير بالمال بين مواثمة القواعد ومخالفة المقاصد

مما لا شك فيه أن هناك مفسدة محققة من جراء العمل بالتعزير المالي من إلحاق الضرر بالجاني بتضييع بعض ماله أو كل ماله إن كان لا يملك إلا غيره، كما يؤدي إلى إلحاق الضرر بمن يعولهم الجاني خاصة إذا كانوا عائلة، بالإضافة إلى كونه ذريعة من قبل الأئمة الظلمة للتوصل به إلى نهب أموال الرعية ويصلون به على من أنكر عليهم (Al-Shawkānī, n.d).

### ب. مصالح التعزير بالمال:

بتطبيق التعازير المالية على الجناة من قبل ولي الأمر بسبب ارتكابهم المعاصي والجرائم التي لم يرد فيها دليل بين كيفية العقاب عليها، يجلب مصلحة ممثلة في الردع والزجر، فهو إجراء وقائي من ولي الأمر لمنع وقوع الفساد والمنكرات في المجتمع، ولأجل الحفاظ على حقوق الله وحقوق العباد.

من خلال ما تم بيانه من المصالح والمفاسد التي تتضمنها التعازير المالية يظهر أن هناك تعارضاً بينهما مما يتطلب منا بيان معايير وأسس الترجيح بينهما.

### المطلب الثاني: أسس الترجيح بين المصالح والمفاسد عند التعارض.

هناك سبعة معايير للترجيح بين المصالح والمفاسد المتعارضة (Al-Sūsawah, 1421)، وسوف نقتصر على معيارين لارتباطهما بطبيعة المسألة المدروسة، وسيوضح ذلك في المبحث الثالث عند المقارنة والترجيح.

#### المعيار الأول: الترجيح بينهما بحسب الرتبة:

كما هو مقرر عند الأصوليين أن مراتب المصالح على ثلاثة أقسام، ضروري، حاجي، وتحسيني، وكذلك بالنسبة لمراتب المفاسد، وأن أقوى هذه المراتب وأولها بالتقديم والترجيح عند التزاحم الضروريات ثم الحاجيات وفي الأخير التحسينيات (Al-Shātibī, 1997; Ibn al-Najjār, 1993)، ولعل من معاني لطائف هذا التقديم أن الحاجيات ما شرعت إلا لدرء المفاسد المخلة بالضروريات، وكذلك بالنسبة لتقديم الحاجيات على التحسينيات (Al-Sanūsī, 2004)، كما أن الضروريات أصلاً لما دونها، فاختلالها يؤدي حتماً إلى اختلال ما دونها في الرتبة من الحاجيات والتحسينيات، وأما الحاجيات والتحسينيات فلا يلزم فواتهما أو فوات أحدهما الاخلال بالضروريات مطلقاً (Al-Shātibī, 1997)، وبناء عليه فإذا تراخمت مفسدة من رتبة الضروريات مع مصلحة من رتبة الحاجيات أو التحسينيات، فالأولوية في هذه الحالة لتقديم درء المفسدة لوقوعها في أعلى مرتبة، وبالتالي درء مفسدة في مرتبة الضروريات أولى من جلب مصلحة في رتبة غيرها. وعلى نفس المنوال بالنسبة للمفسدة الواقعة في رتبة الحاجيات مع المصلحة المندرجة تحت رتبة التحسينيات، فإن درء مفسدة في رتبة الحاجيات أولى من جلب مصلحة في رتبة التحسينيات. وبالعكس فتقدم المصالح على المفاسد إذا كانت في أعلى المراتب.

### المعيار الثاني: الترجيح بينهما بحسب العموم:

إذا تعارضت مصلحة عامة مع مفسدة خاصة، فإنه يقدم جلب المصلحة العامة لأجل أن دفع الضرر الخاص يؤدي إلى جلب نفع خاص، وعليه فإن المفسدات الخاصة داخلية بالضرورة تحت المصالح الخاصة، وكما هو مقرر عند تعارض المصالح فيما بينها "أن المصالح العامة مقدمة على المصالح الخاصة" (Al-Shātibī, 1997)، وبالتالي فالمصلحة العامة مقدمة أيضاً على المفسدة الخاصة، وكذلك تفويت المصلحة العامة يترتب عليه ضرر عام يقابله ضرر خاص، وعند التزاحم بين الأضرار، "يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع الضرر العام" (Ibn Nujaym 1980)، كما أن "الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف" (Haydar, n.d) ويرتكب أخف الضررين وأهون الشرين وأقل المفسدتين (Haydar, n.d)، فاتضح من كلا الوجهين أن جلب المصالح العامة أولى من درء المفسدات الخاصة، والعكس صحيح.

### المبحث الثالث: البيان التوفيقى الترجيحي للتعزير بالمال

#### المطلب الأول: مقارنة بين مفسدات ومصالح التعزير بالمال

المفسدات الناجمة من تطبيق التعزير المالي واقعة وخاصة، كما أنها تتعلق بحفظ المال الذي يعتبر أحد الضروريات الخمس، فمفسدات التعزير المالي تغل بضروري المال، وبالتالي فهي تصنف في رتبة الضروريات، أو مخلة بها، وأما المصالح المرجوة من تطبيق التعزير المالي فهي عامة، لأن ردع الجاني أو زجره متعلقة بالحفاظ على أمن ونظام المجتمع، ولكنها قد تتخلف خاصة إذا كان الجاني ذا مال وفي قلبه هوى وميل للشهوات، فهذه الأوصاف قد تكون عائقاً في حصول هذه المصالح، فهي بذلك مظنونة غير مقطوع بحصولها، بالنظر الجزئي، غير أنها لا يقتصر نفعها على الواحد بل تعم، والغرض منها هو رفع الحرج والمشقة على الناس بالافتقار والافتقار عن المعاصي والمنكرات حتى يسود النظام في المجتمع، وبالتالي فهي داخلية تحت رتبة الحاجيات العامة، وهي تنزل أو تصنف ضمن الضروريات، لأن الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة، مما لا يعطي لهما أولوية في التقديم لوقوعهما في نفس الرتبة، وقد تغلب المصالح على الفاسد بالنظر إلى عموم كل منهما، لأن الضروري العام مقدم على الضروري الخاص، وهذا ما ينص عليه المعيار الثاني في التحكيم بينهما بحسب العموم، بالإضافة إلى أن المفسدات المترتبة على العمل بالتعزير المالي والمتمثلة في أخذ بعض مال الجاني، وإن كان مفسدة في حقه هو، فهو يحقق مصلحة له ولغيره بذهاب هذا المال إلى الخزانة العامة وصرفه على المرافق العامة وفق القوانين النظامية، وبالتالي يغتفر في هذه المفسدة الخاصة من أجل تحقيق مصلحة عامة، وبالتالي تترجح مصالح التعزير بالمال على مفسداته.

#### المطلب الثاني: الترجيح

## التعزير بالمال بين موافقة القواعد ومخالفة المقاصد

يرى الباحثان أنه يمكن اعتبار منشأ الخلاف في هذه المسألة هو في جواز تخصيص النص العام بالمصلحة عند تعارضهما أم لا، وهذا التصور ينطلق من عدم ورود ما يخص النص العام والتي تنص على حرمة التعدي على أموال الناس وأكلها بالباطل، وهو أقوى ما احتج به المانعون من عدم جواز التعزير بالمال، لكن ورد ما يخالف النص العام في مسائل معدودة اعتبرت بأنها مخالفة للقياس مما يتطلب الاقتصاص عليها دون إلحاقها بغيرها وإن وجد تساوي في العلة، لأنه ما ورد على خلاف القياس فغيره عليه لا يقاس، وهو بمثابة استثناء دل الدليل عليه مما يخول العمل بما استحسانا، وهذا ما يقوي رأي المانعين، لكن ولي الأمر له حق التصرف في رعيته على وفق المصلحة، بشرط أن تكون راجحة على ما يقابلها من مفسدة أخذ المال، مما يجعل رأي المجيزين له حظ من النظر، يبقى القول أن رجحان المصلحة قد يتحقق بالنظر إلى طبيعة المسألة على العموم باعتبار رتبها وشمولها، على غرار ما يترتب عليه القول بمنع التعزير بالمال فإن مفسدته واقعة ومحملة بأحد الضروريات الخمسة، لكنها خاصة، وارتكابها أخف باعتبار ما تحققه مصلحة الزجر والردع عن المحرمات من حفظ النظام العام في المجتمع، وبالتالي فمصالح تطبيق العقوبة المالية أرجح غالبا، وعليه يرى الباحثان أن ما ذهب إليه المجيزون من جواز التعزير بالمال هو الأرجح لموافقته للقواعد العامة ورجحان تخصيص النصوص العامة بالمصلحة الشرعية، وبالقياس على جواز التعزير بالأبدان، فجوازه بالمال من باب أولى، وهنا تظهر حكمة الله في التشريع فمن لم يتعظ ويؤدبه التعزير على البدن قد يردع ويزجر بالتعزير بالمال، وهو مشاهد ومحرج في واقعنا المعاصر. وهذا التنوع في الأحكام التعزيرية (البدنية والمالية) يحقق المصلحة العامة من التشريع في باب الجنايات، والله تعالى أعلم.

## المبحث الرابع: الجانب التنزيلي لصور معاصرة للتعزير بالمال

### المطلب الأول: ضوابط التعزير بالمال

عند تطبيق أحكام التعازير المالية على بعض النوازل المعاصرة ينبغي مراعاة بعض الضوابط التي تنطوي على مقاصد شرعية يرجى تحقيقها، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي (Abd al-Mu'atī 2015; Al-'Umarī, n.d):

- 1- أن تكون العقوبة المالية مستمدة من القياس الصحيح الذي لا يصادم قاعدة شرعية معروفة أو نصًا من الكتاب والسنة، لأن الأحكام التعزيرية تأتي تحت ما يسمى بالمصلحة العامة التي جاءت الشريعة بدعمها فيما لا يخالف الأحكام المحددة شرعا.
- 2- أن لا يترتب على هذه العقوبة المالية مفسدة أعظم منها.
- 3- أن تكون هذه العقوبة المالية بقدر الجناية ومتكافئة معها.
- 4- ألا يتعدى أثر العقوبة المالية إلى غير الجاني.

5- وإن كان تقدير التعازير المالية في القضاء الشرعي متروك لاجتهاد القاضي، إلا أن تقنين العقوبات المالية التعزيرية أصبح ضرورة عصرية في ظل ظهور كثير من المستجدات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، حتى لا يحصل التفاوت الكبير بين القضاة في هذه المستجدات، ولأن عدم تقنينها قد يؤدي إلى تعثر وقوعها ويحصل الظلم عند تطبيقها.

#### المطلب الثاني: صور معاصرة للتعزير بالمال

تتضح ثمة الخلاف في مسألة التعزير بالمال على القول بجوازه في جوانب تطبيقية معاصرة تتمثل على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

- الغرامات المالية المطبقة على المخالفين للنظام العام كنظام المرور مثل مخالفة تجاوز السرعة المحددة، أو قطع الإشارة، أو التأخر في تجديد رخصة السياقة، ونظام العمل كخصم الرواتب ونحوها.
- المخالفات المتعلقة بالأنشطة التجارية والتي تلحق الضرر بالاقتصاد كالعقوبات المالية المقررة بسبب الغش المالي والتلاعب بالأسعار، وغرامة انتهاء صلاحية السلع ونحوه، ومصادرة أموال المهربين الذين يلحقون ضرراً بالاقتصاد وغير ذلك.

#### خاتمة

يمكن أن يخلص هذا البحث إلى نتائج معينة ممثلة فيما يلي:

- 1- المعنى التفسيري للتعزير بالمال هو فرض غرامة مالية تؤخذ من مرتكب المخالفة وتملك لجهة أخرى.
- 2- المفسدة الواقعة من جراء العمل بالتعزير المالي هي إلحاق الضرر بالجاني بتضييع بعض ماله أو كل ماله إن كان لا يملك غيره، كما يؤدي إلى إلحاق الضرر بمن يعولهم الجاني خاصة إذا كانوا عائلة، بالإضافة إلى كونه ذريعة من قبل الأئمة الظلمة للتوصل به إلى نهب أموال الرعية ويصلون به على من أنكر عليهم.
- 3- المصلحة المرجوة من التعزير بالمال هو إجراء وقائي من ولي الأمر لمنع وقوع الفساد والمنكرات في المجتمع، ولأجل الحفاظ على حقوق الله وحقوق العباد.
- 4- من معايير ترجيح المصالح على المفساد عند التراجع أن ينظر إلى رتبتهما، وبحسب عمومهما، وهذان المعياران تمّ توظيفهما واستخدامهما في الجانب الترجيحي لمسألة التعزير بالمال.
- 5- الراجح جواز التعزير بالمال لموافقته للقواعد العامة ورجحان تخصيص النصوص العامة بالمصلحة الشرعية، وبالقياس على جواز التعزير بالأبدان، فجوازه بالمال من باب أولى، ورجحان مصالحه على مفسده بالنظر إلى عموم كل منهما.

## References

- Abū Dā'ūd, S. A. S. (1997). *Sunan Ab ī Dāwūd* (1st ed.). Dār Ibn Ḥazm.
- Abu Rukhiyah, M. (1998). *Ḥukm al-ta'zīr bi-akhdh al-māl fī al-Islām, Buḥūth fiqhīyah fī qaḍāyā iqtisādīyah mu'āshirah*. Dār al-nafā'is.
- Abū Zayd, B. 'A. (1995). *al-Ḥudūd wa-al-ta'zīrāt 'inda Ibn al-Qayyim : dirāsah wa-muwāzanah* (2nd ed.). Dār al-'Āshimah.
- Al-Bayhaqī, A. B. A. H. 'A. (n.d.). *Sunan al-Bayhaqī al-kubra* (3rd ed.). Dār al-Kutub al-'ilmāya.
- Al-Firūzābādī, M. Y. (2005). *Qāmūs al-muḥit*. Mu'assasat al-Risāla.
- Al-'Umarī, A. M. (n.d.). al-ta'zīr bi-akhdh al-māl fī Majālis al-'irfiyah wa-al-majmū'āt al-tahfīzīyah. *Majalat Kulliyat Al-Sharī'ah Wa-Al-Qānūn*, 8.
- Al-Qalyūbī, D. A. A. S., & 'Umayrah, S. D. A. B. (1995). *Ḥāshiyat al-Qalyūbī wa 'Umayrah 'alā sharḥ Jalāl al-Dīn al-Mahallī 'alā Minhāj*. Dār al-Fikr.
- Al-Rāzī, M. A. B. 'A. (2008). *Mu'jam mukhtār al-ṣahāh* (1st ed.). Dār Ṣādir.
- Al-Ṣan'ānī, 'A. H. (n.d.). *Muṣannaḥ 'Abd al-Razzāq* (2nd ed.). al-Maktab al-Islāmi.
- Al-Sanūsī, 'A. M. (2004). *I'tibār al-ma'ālāt wa-murā'āt natā'ij al-taṣarrufāt: dirāsah muqārannah fī uṣūl al-fiqh wa-maqāṣid al-sharī'ah* (1st ed.). Dār Ibn al-Jawzi.
- Al-Shāṭibī, A. I. I. M. (1997). *Al-Muwāfaqāt* (1st ed.). Dār ibn 'Affān.
- Al-Shawkānī, M. 'A. (n.d.). *Al-sayl al-jarrār al-mutadaffiq 'alā ḥadā'iq al-Azhār*. Dār Ibn Ḥazm.
- Al-Shawkānī, M. 'A. (1427). *Nayl al-awṭār min aḥādīth sayyid al-akhyār: sharḥ Muntaqā al-akhbār* (1st ed.). Dār Ibn al-Jawzi.
- Al-Shīrāzī, A. I. I. 'A. Y. F. (n.d.). *al-Muhadhdhab fī fiqh al-Imām al-Shāfi'ī*. Dār al-Kutub al-'Ilmiyah.
- Al-Shirbīnī, S. D. M. A. K. M. (n.d.). *Mughnī al-muḥtāj ilā ma'rifat ma'ānī alfāz al-Minhāj* (1st ed.). Dār al-Kutub al-'ilmāya.
- Al-Sūsawah, 'A. M. I. (1421). *Manshurāt majallat al-Buḥūth al-fiqhīyah al-mu'āshirah*. Maktabat al-Ḥaramayn lil-Nashr wa-al-Tawzī'.
- Al-Zabīdī, M. M. M. (1994). *Tāj al-'arūs min jawāhir al-qāmūs* (2nd ed.). Maṭba'at Ḥukūmat al-Kuwayt.
- Bahnāsī, A. F. (n.d.). *Al-ta'zīr fī al-Islām* (1st ed.). Mu'assasat al-Khalīj al-'Arabi.
- Buhūti, M. Y. (1993). *Sharḥ Muntaha al-iradat: Daqa'iq uli al-nuha li-sharḥ al-Muntaha* (1st ed.). 'Alam al-Kitāb.
- Dasūqī, M. A. 'A. (n.d.). *Ḥāshiyat al-Dasūqī 'alā al-Sharḥ al-kabīr*. Dār al-Fikr.
- Haydar, A. (n.d.). *Durar al-ḥukkām sharḥ Majallat al-aḥkām*. Dār al-Kutub al-'Ilmiyah.
- 'Abd al-Mu'atī, R. M. (2015). al-Ta'zīr, suwaruh wa-dawābiḥuh: dirāsah fiqhīyah maqāṣidīyah mu'āshirah. *Majalat Al-Muslim Al-Mu'āshir*, 155, 2015.
- Ibn al-Athīr, M. D. M. M. J. (1979). *Al-Nihāyah fī gharīb al-Ḥadīth wa-al-athar*. al-Maktabah al-

‘Ilmīyah.

- Ibn al-Humām, K. D. M. (n.d.). *Sharḥ fath al-qadīr*. Dār al-Fikr.
- Ibn al-Najjār, T. D. M. (1993). *Sharḥ al-kawkab al-munīr*. al-‘Abīkān.
- Ibn Farḥūn, B. D. I. (2001). *Tabṣīrat al-ḥukkām fī uṣūl al-aqḍiyah wa-manāḥij al-aḥkām* (1st ed.). Dār al-Kutub al-‘ilmāya.
- Ibn Ḥanbal, ‘A. A. M. (1999). *Ibn Ḥanbal, ‘Abd Allāh ibn Aḥmad ibn Muḥammad ibn al-Asad al-Shaybānī* (1st ed.). Mu’assasat al-Risāla.
- Ibn ‘Ābidīn, M. A. (1992). *Ibn ‘Ā bid ī n Mu ḥ ammad Am īn ibn ‘Umar, al -shah ī r (1412h/1992AD), Radd al-mu ḥ t ā r ‘alā al-durr al- mukht ā r , 2* (2nd ed.). Dār al-Fikr.
- Ibn ‘Alī al-Zayla‘ī, F. D. (1313). *Tabyīn al-ḥaqā‘iq sharḥ Kanz al-daqa‘iq: wa-ma‘ahu Ḥāshiyat al-Imām al-‘Allāmah al-Shaykh al-Shalabī ‘alā ḥādhā al-Sharḥ* (1st ed.). al-Maṭba‘a al-kubrā al-Amīriyya.
- Ibn Manzūr, M. M. (n.d.). *Lisān al-‘Arab* (1st ed.). Dār Ṣādir lil Tiba‘ah wa-al-Nashr.
- Ibn Nujaym, Z. D. I. (n.d.). *Al-Baḥr al-rā‘iq sharḥ kanz al- daqa‘iq*. Dār al-Ma‘ārif.
- Ibn Nujaym, Z. D. I. (1980). *al-Ashbāḥ wa-al-naẓā‘ir*. Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah.
- Ibn Qayyim, A. ‘A. M. (n.d.). *Al-Ṭuruq al- ḥukmīyah fī al-siyāsah al-shar‘īyah*. Dār al-Fikr.
- Ibn Qudāmah, M. D. A. (1405). *Al-Mughnī fī fiqh al-Imām Aḥmad ibn Ḥanbal al-Shaybānī* (1st ed.). Dār al-Fikr.
- Ibn Taymīyah, A. I. ‘A (n.d.-a). *Al-Ḥisbah fī al-Islām*. Dār al-Kutub al-‘ilmāya.
- Ibn Taymīyah, A. I. ‘A. (n.d.-b). *Majmū‘ al-fatāwā* (3rd ed.). Dār al-Wafā‘.
- Muslim, A. H. H. Q. N. (n.d.). *Saḥīḥ Muslim* (1st ed.). Dār al-ḥadīth.
- Zuḥaylī, W. (1985). *Al-Fiqh al-Islāmī wa-adillatuh* (2nd ed.). Dār al-Fikr.